مستقبل العمل وأثره على المساواة بين الجنسين – الأمومة والعمل واقتصاد الرعاية في البلدان العربية

الأربعاء في 10 نيسان/أبريل 2019 | الساعة 13:00-11:15 | قاعة اللجنة الأولى | بيت الأمم المتحدة، بيروت

معلومات عامة

يوجد في الدول العربية تقارب مناسب بين العوامل التي يمكن أن تدفع المرأة إلى سوق العمل وتذيب الجمود الذي أصاب المنطقة على صعيد مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد حققت المنطقة معدلات متساوية تقريباً في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، وفي بعض البلدان تتجاوز نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي وتحصيلهن نسبة الرجال، ومنه في مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .

ومع ذلك، يتعين القيام بالمزيد لإزالة الحواجز التي تَحول دون عثور المرأة على عمل والبقاء فيه. وأحد أكثر الحواجز شيوعاً هو العبء غير المتكافئ لأعمال الرعاية التي تقوم بها. وعلينا إيجاد سبل لتوزيع هذه المسؤولية بشكل أعدل، ومنه بالاستثمار العام في خدمات الرعاية .

مواضيع المناقشة

تهدف هذه الجلسة إلى بحث كيف يتغير عالم العمل وأثر ذلك على مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين في العمل. وستنظر في الفرص الناشئة للمرأة فضلاً عن التهديدات، وتركز على أهمية الاستثمار في اقتصاد الرعاية لتمكين المرأة من الاستفادة من الإمكانيات التحويلية لهذه التغيرات، ولا سيما في المنطقة العربية .

مستقبل العمل وآثاره على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

إن عالم العمل آخذ بالتغير في ظل آثار الأتمتة، والتخضير، والتكنولوجيا، وتغير الخصائص السكانية. وقد أثر النزاع في بعض الدول العربية أيضاً على أسواق العمل وعلى الفرص المتاحة للرجل والمرأة لإيجاد عمل لائق. كيف سيبدو عالم العمل للمرأة، وكيف يمكننا أن نكفل أنها ستغدو قادرة على التخفيف من هذه التهديدات مع الاستفادة من الفرص الناشئة لتلبية احتياجاتها وتوقعاتها وطموحاتها من العمل؟

اقتصاد الرعاية – عامل تمكين للعمل ومصدر لفرص العمل

تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام مشاركة المرأة في العمل في المسؤولية غير المتساوية عن توفير الرعاية غير المأجورة. ومن شأن وجود هيكل مهني قوي لأعمال الرعاية أن يغدو عاملاً تمكينياً لمشاركة المرأة اقتصادياً، ما يتيح لها إعادة توزيع أعمال الرعاية ودخول سوق العمل، وأيضاً مصدراً لفرص العمل في اقتصاد الرعاية التي يرجح أن تتولاها المرأة. ما هي إمكانات اقتصاد الرعاية من حيث فرص العمل والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية؟ كيف يمكن للدولة أن تصبح عامل تمكين لمشاركة المرأة اقتصادياً ولِم ينبغي لها ذلك؟

استثمار الدولة في رعاية الطفل: أمثلة من اقتصادات متوسطة الدخل

كثيراً ما تُعَد رعاية الطفل مسؤولية خاصة – وليس اجتماعية – تقع عادة على عاتق الأم أو يتولاها صاحب العمل أو منشآت خاصة قائمة على السوق. ومنشآت رعاية الأطفال الخاصة مكلفة، وكثير من الأسر غير قادر على تحمل نفقاتها، كما أن تحويل المسؤولية إلى أصحاب العمل يمكن أن يثنيهم عن توظيف النساء. وفي الوقت نفسه، تدعي بلدان كثيرة بعدم قدرتها مادياً على تخصيص مواردها لتوفير رعاية للأطفال. هل ثمة نماذج يمكن أن تستثمر فيها الدول، في حدود الموارد المحدودة، في توفير رعاية الأطفال؟

موجِّه النقاش

- السيدة فريدا خان مستشارة إقليمية، المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

كلمة ترحيبية

- السيدة مهريناز العوادي مديرة مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

كلمة افتتاحية

- السيدة يلكا جيردوفيتشي خبيرة البرامج والسياسات الإقليمية المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المتحدثون

- معالي السيدة فيوليت صفدي وزيرة الدولة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب والمرأة
- السيد ماجد عثمان أستاذ الإحصاء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)
- السيدة إيروم بخاري أمينة حكومة البنجاب، إدارة تنمية المرأة
- السيدة رنا مصلح رئيسة قسم النوع الاجتماعي والأبحاث الاجتماعية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن

كلمة ختامية

- السيد غريغ فاينز نائب المدير العام في منظمة العمل الدولية

ستُبث هذه الجلسة المتخصصة عبر الإنترنت